مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600-7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 6 Issue : 4 Year : 2022

المجلد: ٦ العدد: ٤ السنة: ٢٠٢٢

في هذا العدد:

- الكليات القرآنية ودورها في ضبط فهم النص القرآني: دراسة موضوعية
  نواف سعيد عوض المالكي
- غيض الأرحام في ضوء القرآن الكريم: دراسة موضوعية
  فاطمة خالد المبرد
- المقاصد الشرعية في عدم مراعاة الأحداث في ترتيب مطالع سور القرآن "الأنفال والحشر والممتحنة نموذجاً"
  عبدالمعين محمد الطلفاح
- اختيارات الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في مصطلح الحديث
  محمد عبدالله جباش
- قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، وأثرها في الصناعة الفقهية المعاصرة
  فضل بن عبدالله مراد
- جريمة الاحتيال المالي من منظور الفقه الإسلامي والنظام السعودي "دراسة تحليلية مقارنة"
  حنان بنت يوسف أحمد الجعشاني - ياسر محمد عبدالرحمن طرشاني - إبراهيم توه يالا
- الترجيح بين المصالح المتعارضة عند الإمام ابن تيمية
  علي شافي الهاجري - عيسى ناصر السيد
- الحرب غير المشروعة في الفقه الإسلامي مقارنة بالقانون الدولي
  فاطمة صالح ظرمان
- الفحص الطّبي قبل الزواج بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة القطري: دراسة مقارنة
  محمد بن علي الكعبي
- الدستور الإسلامي مفهومه ونشأته، ومصادره وخصائصه: جمعا ودراسة
  عبدالقادر عثمان عبدالسلام - نادي قبيصي سرحان
- المسابقات القرآنية وأثرها التربوي والاجتماعي
  أنور بن عمر بن موسى هوساوي
- معالم الدعوة عند الفخر الرازي في تفسيره: (مفاتيح الغيب)
  عبدالله عثمان علي المنصوري

eISSN 2600-7096

9 772600 709003

تصدرها
PUBLISHED BY
كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية
FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES
AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

eISSN: 2600-7096
V.6, Issue. 4,Dec 2022

THE CHOICES OF IMAM MUHAMMAD IBN IBRAHIM AL-WAZIR IN THE MODERN TERM

Mohammed Abdullah Giyash
Assistant Professor At Department Of Hadith And Its Sciences, Al-Madinah International University- Disaptling, Malaysia
E-mail: giyash.mohammed@mediu.edu.my

Abstract

The research problem is to clarify the views of Imam Muhammad bin Ibrahim Al-Wazir in the science of Hadith. The aim of the research is to contribute to the project of introducing the flags of the modernists of the people of Yemen and to show their efforts in serving the Prophetic Sunnah and knowledge of the Imam Muhammad bin Ibrahim Al-Wazir School, It is followed by many Yemenite scholars who are free from the rigidity of the doctrines, such as Al-Sanani and Al-Shukani and other scholars of the Islamic world, with a statement of the scientific status of the son of the Minister, may God have mercy on him, with the testimony of many scholars, And the son of Prince Sannani, Imam Shouka And other scholars of the son of the minister, and his disciples and loved ones who have witnessed his knowledge and high status in the other sciences in general and in the science of Hadith, especially to make it a station stands the student of science to get rid of the specific and harvest of fruit.And adopted in the research on the analytical descriptive approach by taking the texts that the son of the minister spoke in the science of the modern and chose, and to include them under their own headings, and highlighted the findings reached by the son of the minister not to require justice in the narrators of frequent talk, The validity of the hadeeth, and that this is an act according to the evidence that indicates that the news of the trustworthy must be accepted The son of the minister explained that it is not necessary for the narrator to take some sins because this is contrary to his justness. He chose that the hadeeths of al-Bukhaari and Muslim that the Ummah had received with acceptance, and it was narrated to the one who imagines that al-Bukhaari and Muslim had understood the truth, What they did not mention much true, and defended God's mercy on the hadiths of the correct and men, which is apparent contradiction or weakness

Keywords: Selections ،Ibn Al-Wazeer ،Hadith Terminology

جامعة المدينة العالمية
مجلة العلوم الإسلامية الدولية

eISSN: 2600-7096
المجلد.6، العدد 4، ديسمبر 2022م

اختيارات الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في مصطلح الحديث

محمد عبد الله جياش

الإستاد المساعد قسم الحديث وعلومه، جامعة المدينة العالمية

ديسابتلنغ، ماليزيا

ملخص البحث

تكمن مشكلة البحث في توضيح آراء الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في علم مصطلح الحديث، و يهدف البحث إلى الإسهام في مشروع التعريف بأعلام المحدثين من أهل اليمن وبيان جهودهم في خدمة السنة النبوية ومعرفة معالم مدرسة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في الحديث التي أصبحت فيما بعد منهجا يسير عليه كثير من علماء اليمن المتحررين من جمود المذاهب، كالإمام الصنعاني والشوكاني وغيرهم من علماء العالم الإسلامي، مع بيان المكانة العلمية التي كانت لابن الوزير –رحمه الله– مع شهادة كثير من العلماء المعتبرين من المتقدمين والمتأخرين، كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وتلميذه السخاوي، وابن الأمير الصنعاني، والإمام الشوكاني، وغيرهم من شيوخ ابن الوزير، وتلاميذه ومحبيه الذين شهدوا بعلمه وعلو منزلته في سائر العلوم عامة وفي علم الحديث خاصة لتجعله محطة يقف عندها طالب العلم ينهل من معينها ويقطف من ثمارها، واعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول النصوص الذي تكلم عليها ابن الوزير في علوم الحديث واختارها، والقيام بإدراجها تحت عناوين خاصة بها، وأبرز النتائج التي توصلت إليها تصريح ابن الوزير بعدم اشتراط العدالة في رواة الحديث المتواتر، وقبول خبر الثقة العارف إذا جزم بصحة الحديث، وأن ذلك عمل بمقتضى الأدلة التي تدل على وجوب قبول خبر الثقات، وأن الزيدية من جملة الأمة الذين تلقوا أحاديث البخاري ومسلم بالقبول، ووضح ابن الوزير أنه لا يلزم من وقوع الراوي في بعض الذنوب أن هذا ينافي عدالته، واختار أن أحاديث البخاري ومسلم مما تلقته الأمة بالقبول، ورد على من يتوهم أن البخاري ومسلم قد استوعبا حصر الصحيح بل إن ما لم يذكروه من الصحيح كثير ، ودافع رحمه الله عن أحاديث الصحيحين ورجالهما مما ظاهره التعارض أو الضعف.

الكلمات المفتاحية: اختيارات، ابن الوزير، مصطلح الحديث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الأمين؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحابته والتابعين وسلم تسليما كثيرا، أما بعد:

لا يشك مسلم في أنّ شرع الله تعالى وهديه يتمثل في القرآن الكريم والسُّنَّة المطهرة؛ قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾[النور: 54]، وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه"[1] ، فالكتاب والسُّنَّة هما الشرع الحنيف، والدين القيم، من تمسك بهما رشد، ومن حكم بهما عدل، ومن عمل بهما أُجر، ومن التزم بهما هُدي إلى صراط مستقيم، ولقد أدرك السلف قدر السُّنَّة ومكانتها – فضلًا عن القرآن الكريم– فحفظوها في الصدور، ودونوها في السطور، ورَعَوْها حق رعايتها، فكانت مصدر قوتهم، وسر هيبتهم.

وإن من واجبات طلبة العلم الشرعي ذكر مآثر علماء الحديث الذين أقامهم الله لحفظ السنن النبوية، والاعتناء بتراثهم ودراسة حياتهم وإبراز جهودهم لخدمة السنة المطهرة على صاحبها أزكى الصلوات وأتم التسليم.

ومن أولئك الأعلام الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم بن على القاسمي الصنعاني الملقب بابن الوزير 775 – 840هـ حيث إن الإمام جهوده في الحديث معلومة، ودفاعه عن السنة ظاهر معلوم، وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا البحث إخراج ما يعم نفعه في هذا البحث .

مشكلة البحث:

إن المكانة العلمية التي كانت لابن الوزير –رحمه الله – مع شهادة كثير من العلماء المعتبرين من المتقدمين والمتأخرين، كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وتلميذه السخاوي، وابن الأمير الصنعاني، والإمام الشوكاني، وغيرهم من شيوخ ابن الوزير، وتلاميذه ومحبيه الذين شهدوا بعلمه وعلو منزلته في سائر العلوم عامة وفي علم الحديث خاصة لتجعله محطة يقف عندها طالب العلم ينهل من معينها ويقطف من ثمارها.

أهداف البحث:

1- الإسهام في مشروع التعريف بأعلام المحدثين من أهل اليمن وجهودهم في خدمة السنة النبوية

2- معرفة اختيارات الإمام محمد بن إبراهيم الوزير في مصطلح الحديث

---

[1] ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ج28ص 410، رقم :17174.

أهمية الموضوع:

1-لم يتطرق أحد -على حد اطلاعي- إلى دراسة هذا الموضوع، بهذا الشكل فرجوت أن أنال شرف هذه الدراسة.

2-الاستفادة من ترجيحات ابن الوزير في المدرسة الحديثية وعرضها على علماء الحديث.

منهج البحث:

اعتمدت فيه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول النصوص الذي تكلم عليها ابن الوزير في علوم الحديث واختارها، والقيام بإدراجها تحت عناوين خاصة بها.

إجراءات وأدوات البحث:

قام الباحث بجمع المادة العلمية من كتب الإمام ابن الوزير وكتب مصطلح الحديث، وعرض المسائل العلمية التي رجحها ابن الوزير ، وذكر من وفقه أو خالفه من علماء الحديث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تناولت اختيارات ابن الوزير في مصطلح الحديث، لكن أنشئت حول هذا الإمام دراسات متعددة، ومن تلك الدراسات:

1- ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية: رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعلي بن علي الحربي سنة ١٤٠٦ هـ، طبعة سنة ١٤١٧ هـ في مجلدين.

2- قواعد المنهج عند ابن الوزير اليماني بين النظرية والتطبيق مع تحقيق لمخطوط ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لسعيد بن أحمد الأفندي-طبعة الأول – مؤسسة المختار (١٤٢٨ هـ –٢٠٠٧ م).

3- ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي لرزق الحجر، طبع سنة ١٤٠٤ هـ، وصدر عن الدار السعودية للنشر بجدة.

4- أقوال الإمام محمد بن ابراهيم الوزير في التفسير من أول سورة الفاتحة الى آخر سورة الأعراف: منى ردمان على أحمد العنسي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى عام 1433هـ، لم تطبع.

5- آراء الإمام ابن الوزير الأصولية من خلال كتابه ((العواصم والقواصم)) جمعاً ودراسة: محمد طاهر جالو، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، عام1425هـ، لم تطبع.

6- الإمام محمد بن إبراهيم الوزير وكتابه العواصم والقواصم تأليف القاضي إسماعيل بن علي الأكوع،

طبع سنة 1418هـ، وصدر عن دار بن حزم، بيروت لبنان.

المبحث الأول: ترجمة موجزة لابن الوزير –رحمه الله – وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه، مولده ونشأته.

هو الإمام الكبير محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى ابن المفضل بن محمد بن العفيف بن مفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن الإمام الداعي يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الناصر أحمد ابن الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً[1]،ولد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير–رحمه الله– في شهر رجب سنة خمس وسبعين وسبعمائة بهجرة الظهراوين[2] من شظب[3] ،أحد جبال اليمن الشاهقة في السودة[4]، وهو الصواب ،ونشأ الإمام محمد بن إبراهيم الوزير نشأة علمية فائقة بين أهله وأسرته التي هي من الأسر المشهورة بالعلم آنذاك ،وشاهد ذلك المكتبة الإسلامية التي تزخر بمؤلفاتهم المخطوط منها والمطبوع.فنشأ الإمام ابن الوزير رحمه الله منذ نعومة أظفاره على حفظ العلوم ودراستها من حفظ القرآن الكريم ، وتجويده واستظهاره ، وحفظ المتون العلمية في النحو والصرف ،والمعاني والبيان والأصول ،والفقه ،وثابر على حضور مجالس العلم والعلماء.

وقد وصف الإمام ابن الوزير نفسه في نشأته فقال: "وإني لما نشأت بين كراسي العلماء الأكابر، وتربيت بين أعين أهل البصائر، ورتبتُ رتوب الكعب في مجالسة العلماء السادة، وثبتُ ثبوت القطب في مجالس العلم والإفادة، ولم أزل منذ أعرف شمالي من يميني مشمراً في طلب معرفة ديني، أتنقل في رتبة الشيوخ من قدوة إلى قدوة، وأتوقل[5] في مدارس العلوم من ربوةٍ إلى ربوة، و لم يزل يراعي للطائف الفوائد نواطف[6] ، وبناني للطائف المعارف قواطف، لم يكن حتماً أن يرجع طرف نظري عن المعارف خاسئاً حسيراً ولم يجب قطعاً أن

---

[1] ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم**، ص21–52، الشوكاني، محمد بن علي، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ج2/ص81–93، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ج6 ص272.

[2] كانت هجرة عامرة، وقد أتى عليها الخراب، ولم يبق إلا بيتان مسكونان فقط، ومسجدها بجواره قبة صغيرة على قبر، يقال: أن صاحبه على بن المرتضى جد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير كانت تدعى هجرة شظب، نسبة إلى الجبل الذي تقع فيه، وقيل إنها تسمى وادي فاطمة اليوم.ينظر: الأكوع، محمد بن علي، **اليمن الخضراء مهد الحضارة**، ص940 ،الأكوع، إسماعيل بن علي، **هجرالعلم ومعاقله في اليمن**، ج3/ص1339.

[3] شظب: من مدارس العلم في اليمن، وفيها قبور طائفة من العلماء، قيل تدعى اليوم بالهجرة، وهي تبعد عن صنعاء شمالاً بغرب، بنحو مائة كيلو متر، وبضع كيلو مترات، ومن مدينة عمران بنحو 58 كم. الحجري، **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، ج2، ص42، الأكوع، **هجر العلم ومعاقله**، ج3 ص1339–1340.

[4] تقع في الشرق من السودة، والسودة بلدة مشهورة في الشمال الغربي عن صنعاء، تبعد عنها مسيرة ثلاث مراحل، وهي سودة شظب، للفرق بينها وبين غيرها من القرى المسماة بهذا الأسم. الحجري، **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، ج2، ص434.

[5] وَقَل في الجبل بالفتح يَقِلُ وَقْلاً ووُقولاً وتوَقَّل تَوَقُّلاً صَعَّد. ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم المصري، **لسان العرب**، ج11ص733.

[6] نطف الماء ينطف وينطف إذا قطرقليلا قليلا. ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص336.

يعود جناح طلبي للفوائد مهيضاً كسيراً، ولم يكن بدعاً أن أتنسم من أعطارها روائح، وأتبصر من أنوارها لوائح، أشربت قلبي محبة الحديث النبوي والعلم المصطفوي ، فكنت ممن يرى الحظ الأسنى في خدمة علومه وتمهيد ما تعفى من رسومه.. والمحاماة عنه والحث على اتباعه والدعاء إليه"[1] .

المطلب الثاني: أشهر شيوخه وتلامذته ومصنفاته ووفاته وفيه فرعان:

الفرع الأول: أشهر شيوخه وتلامذته.

أخذ الإمام ابن الوزير–رحمه الله تعالى–العلم على أكابر علماء اليمن في صنعاء وصعدة، وتعز، وسائر المدن اليمنية ثم رحل إلى مكة المكرمة طلباً لمزيد من العلم، وبالأخص طلب الحديث وعلومه وقد أجازه الكثير منهم كما سبق، ولابن الوزير أسانيد متصلة من شيوخه في الحديث إلى الأمهات ذكرها الشوكاني في كتابه ((إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر))، ومن أشهر شيوخه الذين تتلمذ عليهم وأحذ العلم عنهم مرتبين على حسب الوفيات:

1– عبد الله بن الحسن بن عطية الدوَّاري الصعدي الزيدي ت سنة 800هـ الملقب بأمير علماء الزيدية في عصره، وقصده الطلاب من كل ناحية من الديار الزيدية، له مصنفات منها (شرح جوهرة الرصاص) و(الديباج النظير) قال الشوكاني: (ليس لأحد من علماء عصره، ما له من تلامذة، وقبول الكلمة، وارتفاع الذكر، وعظيم الجاه، بحيث كان يتوقف الناس عن بيعة الأئمة حتى يحضر)، ومن أبرز تلامذته ابن الوزير قرأ عليه في أصول الفقه وفروعه[2].

2– الناصر بن أحمد بن المطهر بن يحيى الحسني ت سنة 802هـ، كان إماماً في المعقول والمنقول، مرجوعاً إليه في الفروع والأصول، وعنه أخذ ابن الوزير وغيره وأجازه فيما صح له سماعاً ومناولة، من ذلك (أصول الأحكام في معرفة الحلال والحرام) للإمام أحمد بن سليمان وأجازه في رواية سائر كتب الخزانة المهدية خزانة الإمام المهدي محمد بن المطهر بصنعاء[3].

3– محمد بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري المكي الشافعي أبو اليمن إمام المقام، ولى إمامة المقام نيابة ثم أستقلالاً، كان خيّراً سليم الباطن، ناهز الثمانين، ولد في شعبان سنة730 هـ مات في صفر سنة 809 هـ[4].

---

[1] ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم**، ج1ص221، ابن الوزير، **الروض الباسم** ج1، ص6.

[2] الشوكاني، **البدر الطالع**، ج1ص381–382، ج2ص81 وابن القاسم، إبراهيم بن القاسم، **طبقات الزيدية الكبرى** ج،1، ص589–ص594.

[3] زبارة، **ملحق البدر الطالع**، ج2، ص219، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الدمشقي، **الأعلام**، ، ج7، ص347.

[4] الفاسي، تقي الدين أحمد بن محمد، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**،ج1،ص282ج6، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، أنباء **الغمر بأبناء** =

4- أبو الحسين محمد بن الحسين بن الزين محمد بن محمد بن أمين القيسي المعروف بابن الزين القسطلاني المكي ت سنة 811هـ سمع من محمد بن عثمان الطبري وعدد من المشايخ[1].

5- نور الدين علي بن مسعود بن علي بن عبد المعطي أبو الحسن الأنصاري الخزرجي المالكي المكي، ت سنة 813هـ، وكان مشاركاً في الفقه مع الديانة والمروءة، حدث بمكة، وسمع من إبراهيم النحاس وغيره[2].

6- جار الله بن صالح بن أحمد بن عبد الكريم بن أبي المعالي الشيباني المكي الحنفي الملقب بالجلال ت سنة 815هـ سمع من شهاب الدين الهكاري، ونور الدين الهمداني، وعز الدين بن جماعة وخليل المالكي وغيرهم[3].

أشهر تلامذته:

بعد أن تبحر ابن الوزير-رحمه الله تعالى-وبَعُد صيته انتصب لنشر العلم، وتصدر برهة من الزمن للتدريس، وهرع إليه الطلبة من كثير من أنحاء اليمن، يقتبسوا من فوائده، وينهلوا من موارده:

1- الحسن بن محمد بن سعد الشظبي العلامة النحوي، قرأ على إمام العربية في اليمن علي بن محمد بن هطيل، وعلى العلامة محمد بن إبراهيم، وقرأ ألفية العراقي في مصطلح الحديث على الحافظ تقي الدين محمد بن أحمد بن علي العباسي جميعها، وقرأ عليه عبد الله بن الهادي بن إبراهيم شارح التسهيل، من مؤلفاته (الذراوي المسفرة نظم الدرة) في القراءات، و(تبصرة أولي الألباب في ضوابط علم الإعراب)[4].

2- صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم ت سنة 849هـ في المعاني والبيان[5].

3- عبد الله بن محمد بن إبراهيم الوزير، نجل صاحب الدراسة.

4- محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضي بن المفضل الوزير الحسني، ولد بمدينة صعدة في شعبان سنة 810هـ، وأخذ عن الشيخ محمد المدحجي، والقاضي حسين الحملاني، والإمام محمد بن إبراهيم، وغيرهم، وكانت له معرفة تامة بالعلوم، وبلاغة رائقة في المنثور، والمنظوم، شهد له به الأصدقاء

= **العمر**، ص40-41.

[1] الفاسي، **العقد الثمين**، ج2، ص8-9.

[2] الفاسي، **العقد الثمين**، ج6، ص267-268، **الضوء اللامع**، السخاوي، ج6، ص38.

[3] الفاسي، **العقد الثمين**، ج3، ص407، **أنباءالغمر**، ابن حجر العسقلاني، ج7، ص84.

[4] إبراهيم بن القاسم، **طبقات الزيدية الكبرى**، ج1، ص309، وابن أبي الرجال، أحمد بن صالح، **مطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية**، ج2، ص101.

[5] ابن أبي الرجال، **مطلع البدور**، ج1، ص304، ج4، ص124.

والخصوم، وكان إماما في علم الأنساب، وكان حسن الخَلْق، والخُلُق، له وجاهة وجلالة، وكثير العبادة، ت سنة 897هـ[1].

الفرع الثاني: أشهر مصنفاته، ووفاته:

صنف ابن الوزير –رحمه الله–المصنفات العديدة، والمفيدة المستوعبة لكثير من فنون العلم، الدالة على طول نفسه، وسعة اطلاعه:

1- الأمر بالعزلة في آخر الزمان.

2- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد.

3- البرهان القاطع في معرفة الصانع، وجميع ما جاءت به الشرائع.

4- ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان.

5- تنقيح الأنظار في علوم الآثار.قال محمد بن عبد الله الوزير في ترجمته لابن الوزير عن ((تنقيح الأنظار))"وهو كتاب جليل القدر، جمع فيه علوم الحديث، وزاد ما يحتاج إليه طالب الحديث من علم أصول الفقه، وأفاد فيه التعريف لمذهب الزيدية"، وقد طبع الكتاب بتحقيق محمد صبحي حلاق وعامر حسين، ومما زاد هذا الكتاب أهمية أن قام بشرحه الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الملقب بابن الأمير الصنعاني وسماه ((توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار)) وقد طبع بتحقيق الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وغيره.

6- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم. الذي رد فيه على شيخه علي بن محمد بن أبي القاسم ومن نحا نحوه من المتعصبين.

7- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم. وهو مختصر لكتابه السابق.

8- مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق. قام بشرحه محمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعاني، وسماه ((فتح الخالق بشرح مجمع الحقائق والرقائق في ممادح رب الخلائق))، وقد طبع مؤخراً بتحقيق محمد صبحي حلاق.

وفاته: كانت وفاته –رحمه الله – يوم الثلاثاء في اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم غرّة سنة أربعين وثمان مئة، وقد بلغ من العمر أربعة وستين سنة وسبعة أشهر إلا ثلاثة أيام بمرض الطاعون الذي انتشر في اليمن

[1] زبارة، **ملحق البدر الطالع**، ج2، ص202.

في سنة 839هـ، وسنة840هـ، وقد دفن في الرويات مسجد الروية المعروف اليوم بمسجد فروة[1] بن مسيك[2] في قبلة مصلى العيد بجوار جدار المسجد في مدينة صنعاء .

المبحث الثاني :جهود ابن الوزير في مصطلح الحديث وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح عند أهل الحديث: هو ما اتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولم يكن شاذاً ولا معللاً[3]، وقد تناول ابن الوزير – رحمه الله – شروط الحديث الصحيح في أول كتابه ((تنقيح الأنظار)) عندما ذكر تقسيم الإمام الخطابي–رحمه الله– للحديث إلى صحيح وحسن وسقيم وعرف الصحيح بأنه "ما اتصل سنده ،وعدلت نقلته"[4] واختار ابن الوزير أنه لابد من اشتراط الضبط كما عليه الجمهور وقال في معرض رده على الخطابي "ولم يشترط الضبط، ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، ولا بد من اشتراط الضبط لأن من كثر خطؤه عند المحدثين استحق الترك، وإن كان عدلا وكذلك عند الأصوليين إذا كان خطؤه أكثر من صوابه واختلفوا إذا استويا فالأكثر منهم على رده"[5]

*ومما اختاره ابن الوزير في أحكام العدالة:

أنَّ وقوع الراوي في بعض الذنوب لا يُنافي العدالة فقال في معرض رده على بعض معارضيه:"ومتى سلّم له أنّ العدالة هي: ترك جميع الذّنوب؛ فالسؤال واقع، ولكن هذا ممنوع بدليل القرآن والأثر والنّظر والنّقل.

أما القرآن: فما حكى الله تعالى عن ذنوب أنبيائه وأوليائه، ونزع الغلّ من صدور أهل الجنّة، مع أنّ شهادة ذي الغلّ لا تقبل، وذكر ذلك على التفصيل يطول.

---

[1] نسبة إلى الصحابي الجليل: فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة بن الحارث بن الدريد...، أصله من اليمن، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم سنة ١٠ هـ، مفارقًا لملوك كندة مباعداً لهم، ويقال: إنه من بنى هذا المسجد، فنسب إليه، ابن حبان، محمد بن حبان التميمي أبو حاتم، **الثقات**، ج3، ص331–332، الرازي، أحمد بن عبد الله، **تاريخ مدينة صنعاء**، ص٥٣٠.

[2] ويوجد الآن حي من أحياء صنعاء يسمى حي مسيك، أحد الأحياء السكنية الأكثر ازدحاما، يقع بين مديريتي آزال وشعوب، ويقطنه قرابة ٤٠ ألف مواطن. وسمي الحي بهذا الاسم نسبة للصحابي فروة بن مسيك، فإن قبره يقع داخله، ومسجد فروة بن مسيك الذي دفن فيه ابن الوزير، يقع أيضاً في حي مسيك هذا، الحجري، **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، ج2، ص514.

[3] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**، ص13، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج1، ص63، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص70–67.

[4] الخطابي، أبو سليمان أحمد بن محمد، **معالم السنن في شرح سنن أبي داود**،ج1، ص6.

[5] ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، **تنقيح الأنظار في معرفة علوم الأثار**،ص25–26، العراقي، زين الدين عبد الرحيم، **شرح التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، ص37.

وأما الأثر: ففيه أخبار كثيرة، أذكر ما حضرني منها وهو اليسير:

الأثر الأول: قوله –صلى الله عليه وسلم: ((من نوقش الحساب عُذّب))[1] وهو صحيح الإسناد والاستناد.

الأثر الثاني: قوله –صلى الله عليه وسلم: ((من طلب قضاء المسلمين حتّى يناله ثمّ غلب عدله جوره فله الجنّة، ومن غلب جوره عدله فله النّار)) رواه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً[2]. قال الحافظ ابن كثير: ((إسناده حسن))[3].

الأثر الثالث: ما ورد في تحريم قبول ذي الإحْنَة[4] في الشّهادة على من هو له مبغض[5]، وإن كانا مسلمين عدلين، فالإحْنَة على المسلم محرّمة، وذو الإحْنَة مقبول على من ليس بينه وبينه إحنة؛ لأنّ مجرّد دخول الإحْنَة، ووجود بعض العداوة لا يمنع من العدالة، ولهذا قال الله تعالى في صفة أهل الجنّة: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: 43] ،ولو كان صاحب الإحنة على أخيه مجروحاً في حقّ كلّ أحد، لم يكن لتخصيص ردّه إذا شهد على من يبغضه معنى.

الأثر الرابع: الحديث الصّحيح الذي فيه: ((قاربوا وسدّدوا وأبشروا، ولن يدخل الجنّة أحد إلا برحمة الله تعالى))[6] ونحو ذلك.

وأما النّظر: فلأنّا إذا تركنا شهادة من هذه صفته من المسلمين، وطرحنا روايتهم وفتواهم ومصنّفاتهم، واعتبرنا في الشهادة قول بعض المتعنّتين في العدالة: إنّها الخروج من كلّ شبهة، ومحاسبة النّفس في كلّ لحظة، ونحو ذلك من التّشديدات تعطّلت المصالح والأحكام، وتضرّر جميع أهل الإسلام، واختلفت الأحوال، وضاعت

---

[1] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، **صحيح البخاري**، كتاب الرقاق، بَاب من نُوقِشَ الْحِسَابَ عُذِّبَ ج5، ص2394، رقم6171، الإمام مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي). كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بَاب إِثْبَاتِ الْحِسَابِ ج4، ص2204، رقم 2876 عن عائشة رضي الله عنها.

[2] أبو داود، سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، كِتَاب الْأَقْضِيَةِ، بَاب فِي الْقَاضِي يخطىء، ج5ص429، رقم 3575عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا.

[3] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، **إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**، ، ج2، ص390.

[4] الإحنة: الحقد، والغضب. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، ص1516.

[5] الإمام أحمد، **المسند**، ج11، ص501، رقم 6899، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم –قال: ((لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه...)) الحديث، وقال الحافظ ابن كثير في، **إرشاد الفقيه**، ج2، ص420، إسناده جيّد.

[6] الإمام مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَابُ لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى، ج4، ص2170 رقم2816 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَارِبُوا وَسَدِّدُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَنْ يَنْجُوَ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِعَمَلِهِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَنْتَ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ».

الحقوق والأموال، ولم يجد المقلّد من يروي له مذهب إمامه، ولا العامّي من يفتيه، ولا الحاكم من يقيم له الشّهادة، ولا وجد صاحب الولاية من يصلح للقضاء، ولا وجد أهل عقد النّكاح من يشهد بينهم.فإنّ أهل الورع الشّحيح ورياضة النّفوس على دقائق المراقبة أعزّ من العَيُّوق[1] ملمساً، ومن الكبريت الأحمر وجوداً، فإن وجدتهم لم تجدهم أهل التدريس والفتوى والشهادة بين أهل اللّجاج والحضور عند أهل الخصومات، وإذا تأمّلت وجدت السّالم من جميع المعاصي من أهل الفتوى والتّدريس عديم الوجود.

فمن منهم الذي لا يسمع منه غيبة أحد، ولا يداهن على مثل ذلك أحد، ويصدع بمرّ الحقّ في كلّ موقف، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يتخلّف عن إنكار منكر يجب إنكاره، ولا يتثاقل عن أداء واجب عليه لعدوّ، ولا يترخّص إن وجب عليه عداوة صديق، ولا يلين بالمداهنة لأمير، ولا يتكبر على فقير!!.

ولسنا نعتقد أنّ أهل هذه الصّفة غير موجودين، ولكن نعتقد أنّهم غير كافين للمسلمين في التّعليم والرّواية والقضاء والشّهادة، ومن أين لكلّ عاقد نكاح وبايع حقّ شاهدان كذلك؟ ومن أين لكلّ طالب علم من جميع طلبة الفنون، وكلّ طالب فتوى في جميع الأقطار من هو كذلك؟!!. وأما النّقل: فعن الشّافعي أنّه قال: لو كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً، ولو كان كلّ مذنب عدلاً لم نجد مجروحاً، ولكنّ العدل من اجتنب الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساويه، أو كما قال الشّافعي، وقد جاء في كلام عمر–رضي الله عنه — في كتابه إلى أبي موسى: ((والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشّهادات، إلاّ مجلوداً في حدّ، أو مجرّباً عليه شهادة الزّور)) الحديث[2]. رواه البيهقي عن معمر البصري عن أبي العوّام عنه، وقال: وهو كتاب معروف.

أقول وهذا المعنى الذي أكدَّه ابن الوزير قد أكدَّه الأئمة –رحمهم الله –قبله، فروى الخطيب البغدادي في كتابه، **الكفاية في علم الرواية**، بسنده إلى سعيد بن المسيب –رحمه الله –أنه قال: "ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيبٌ لابدَّ، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وُهِبَ نَقْصُهُ لِفَضْلِهِ"[3]، وروى بسنده أيضاً إلى الشافعي –رحمه الله –أنه قال كلاماً قريباً من ذلك[4]

*واختار ابن الوزير–رحمه الله – أن البخاري ومسلم وأصحاب الصحاح لم يستوعبوا الحديث الصحيح في كتبهم في معرض رده على شيخه الشيعي علي بن محمد الهادي وهو ممن يتوهم بأن أصحاب الصحاح قد حصروا الحديث الصحيح وأن ما لم يذكروه ليس بصحيح فقال "ورمى–أي المعترض–أهل الحديث بما نصّوا على البراءة

---

[1] العيّوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن، يتلو الثريّا لا يتقدّمها، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص1179.

[2] البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر، **سنن البيهقي الكبرى**، ، ج10، ص155، الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن، **سنن الدارقطني**، ج4، ص207، وقال السخاوي في، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ج1، ص301 بسند جيد.

[3] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، ص79.

[4] الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص79.

منه نصوصاً كثيرة متواترة، فممّن نصّ على ذلك البخاري ومسلم.... الخ "[1] ، وذكر جملة من النصوص عن الإئمة رحمهم الله ، وهذا ما قرره علماء مصطلح الحديث في كتبهم كابن الصلاح وغيره من علماء الحديث [2].

*واختار ابن الوزير أن المختلف فيه من أحاديث الصحيحين قليل ،ودافع-رحمه الله-عن أحاديث الصحيحين ورجالهما مما ظاهره التعارض أو الضعف فقال في معرض رده على شيخه الشيعي علي ابن محمد الهادي عند قدحه في أحاديث الصحيحين : "أعلم أنَّ المختلف فيه من حديثهما هو اليسير، وليس في ذلك اليسير ما هو مردود بطريق قطعيّة ولا إجماعيّة، بل غاية ما فيه أنّه لم ينعقد عليه الإجماع، وأنّه لا يعترض على من عمل به ، ولا على من توقّف في صحّته، وليس الاختلاف يدلّ على الضّعف ولا يستلزمه، فقد اختُلف في الخلفاء الرّاشدين الذين هم أفضل الصّحابة، وكفّرتهم طوائف من الرّوافض ،والنّواصب ،والخوارج، وسلم من التّكفير والاختلاف من هو دون الخلفاء -رضي الله عنهم- من صغار الصّحابة، فليس مجرّد ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصّحيحين، ولا مشعر بضعف حديثهم، وإنّما الحجّة في الإجماع لا في الخلاف، والإجماع لم ينعقد على ضعف شيء فيهما، وإنّما انعقد على صحّتهما إلا ما لا نسبة له إلى ما فيهما من الصّحيح، فإنّه وقع فيه الاختلاف الذي هو ليس بحجّة على الضّعف ولا على الصّحّة، إذ لو دلّ على شيء لم يكن بأن يدلّ على الضّعف أولى من أن يدلّ على الصّحّة، إذ كلّ منهما قد قال به قائل، بل يكون القائل بالصّحّة أولى لأنّه مثبت، والمضعّف للحديث إذا لم يبيّن سبب التّضعيف ناف والمثبت أولى من النّافي[3]

الفرع الثاني: الحديث الحسن

قال ابن الوزير في ((تنقيح الأنظار)): اختلفت أقوال الأئمة في حد الحديث الحسن فقال أبو سليمان الخطابي الحسن "ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء" قال زين الدين: ورأيتُ في كلامِ بعضِ المتأخّرينَ أنَّ في قولِهِ ما عُرِفَ مخرجُهُ احترازاً عن المنقطعِ، وعن حديثِ المدَلِّسِ قبلَ أنْ يتبينَ تدليسُهُ. قالَ تقي الدين[4]: " ليسَ في عبارةِ الخطّابيّ كبيرُ تلخيصٍ، وأيضاً فالصحيحُ قد عُرِفَ مخرجُهُ واشتُهِرَ رجالُهُ. فيدخلُ الصحيحُ في حَدِّ الحَسَنِ، وكأنَّهُ يريدُ مما لم يبلغْ درجةَ الصحيحِ ، قال الشيخُ تاج الدينِ التبريزيُّ[5]: في كلام الشيخ تقي الدين نظرٌ؛ لأنَّهُ ذكرَ من بعدُ: أنَّ الصحيحَ أخصُّ من

---

[1] ابن الوزير، **العواصم والقواصم**، ج3، ص69، ابن الوزير، **الروض الباسم**، ج1، ص 142.

[2] ابن الصلاح ، **معرفة أنواع علوم الحديث** ص19 .

[3] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج9ص160، ابن الوزير، الروض الباسم، ج1، ص158-163، **العواصم والقواصم**، ج3، ص94-96. وينظر أيضا ابن الوزير، **العواصم والقواصم**، ج3، ص104، ابن الوزير، **الروض الباسم**، ج1، ص 169.

[4] الإمام المحدث الفقيه محمد بن علي بن وهب بن مطيع، المعروف بابن دقيق العيد، صاحب المصنفات النافعة الماتعة التي تنبيء عن كونه بلغ رتبة الاجتهاد في العلوم الشرعية، وقد طبع منها " شرح العمدة " و" الاقتراح" و"الإلمام" وغيرها.مات سنة 207هـ ، "**تذكرة الحفاظ** " (1481)

[5] أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن الشافعي، كان متضلعاً في غالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض ببلاده ,من =

الحسنِ، ودخولُ الخاصِّ في حدِّ العامِّ ضروريٌّ، والتقييدُ بما يخرجهُ عنهُ مخلٌّ للحدِّ، قال زين الدين: وهو اعتراضٌ متجهٌ.

أفاد ابن الوزير فقال :"بل هو اعتراض غير متجه لأن العموم والخصوص إنما يقع على الحقيقة في الحدود الحقيقية المعرفة للذوات المركبة المشتملة على الأجناس والفصول ،وليس في الحديث الصحيح والحسن شيء من ذلك لأن لكل واحد منهما أمارة يجب العمل عندها ،وبعضها أقوى في الظن من الأخرى لا أن القوية متركبة من الضعيفة ومن أمر آخر ،فإن الحديث الصحيح المروي عن ابن سيرين لم يتركب من الحديث الحسن المروي عن ابن اسحق ومن الحديث الصحيح المروي عن ابن سيرين وأمثال ذلك ،وبالجملة فالحد الحقيقي متعذر هنا وإنما هذه رسوم تفيد تمييز العبارات المصطلح عليها بعضها من بعض وذكر الحدود المحققة أمر أجنبي عن هذا الفن فلا حاجة إلى التطويل فيه[1].

ثم نقل ابن الوزير –رحمه الله– تعريف الترمذي للحسن فقال" وقال أبو عيسى الترمذي في العلل التي في أواخر الجامع :وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا ،وهو كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ،ولا يكون الحديث شاذاً ،ويروي من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حسن [2]. قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المواق[3]:لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحاً إلا وهو غير شاذ ويكون رواته غير متهمين بل ثقات فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشترك فيها الصحيح ؛ قال : فكل صحيح عنده حسن ،وليس كل حسن صحيحاً قلت – القائل ابن الوزير–: هذا مثل كلام تاج الدين المتقدم ،وليس بلازم للترمذي؛ لأنه يشترط في رجال الصحيح من قوة العدالة وقوة الحفظ والإتقان ما لا يشترط في رجال الحسن ،ولكن يعترض عليه كونه لم يورد ذلك ،ويمكن أن يجاب عنه بأنه مفهوم من عبارته حيث شرط في رجال الحسن أن يكونوا غير متهمين بالكذب لأن الثقة الحافظ لا يوصف في عرف المحدثين بأنه غير متهم بالكذب فقط فإن عدم التهمة بذلك قد يوصف بها الضعفاء ،وقد بيَّنَ مراده بقوله بعد ذلك :ويروي من غير وجه نحو ذلك يعني حتى ينجبر ما فيه من الضعف ،وغرض الترمذي إفهام مراده لا التحديد المنطقي فلا اعتراض عليه بمناقشات أهل الحدود"[4]

*اختار الإمام ابن الوزير–رحمه الله–أشهر تعريفات الحديث الحسن، وقد بيَّنَ ابن الصلاح —رحمه الله–

=

خيار العلماء,ذا دين ومروءة، له مصنفات منها: مختصره لمقدمة ابن الصلاح, مات سنة 746هـ. **طبقات الشافعية**، لابن قاضي شهبة (35/3)

[1] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص65.

[2] الترمذي،**سنن الترمذي** (6/ 254)

[3] هو الحافظ أبو عبد الله ابن المواق المغربي محدث حافظ أصولي من آثاره بغية النقاد في أصول الحديث، مات سنة 897 هـ

[4] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص65.

تعريف الترمذي وحَمَلَه على أنه منصرف إلى الحسن لغيره، وهو ما اعتضد بمجيئه من غير وجه، وحَمَلَ تعريف الخطابي على الحسن لذاته، فكأن كل واحد منهما قد عَرَّفَ أحد نوعي الحسن، وجاء بعده الحافظ ابن حجر فلخص ونقح كلام الأئمة فجعل ما كان في إسناده ضعف منجبر بتابع أو شاهد حسن لغيره، وما اعتبر فيه شروط الصحيح غير أن رواته أو أحدهم ليسوا في الضبط كرواة الصحيح حسن لذاته[1].

المبحث الثاني: الحديث الضعيف وبعض أنواعه

*واختار ابن الوزير في تعريف الحديث الضعيف ما قاله ابن الصلاح،فقال: "الضعيف قال ابن الصلاح: "ما لم يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن فهو ضعيف" [2]،قال زين الدين:"ذكر الصحيح غير محتاج إليه في بيان الضعيف لأن ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر،وإن كان بعضهم يقول أن الفرد الصحيح لا يسمى حسنا على رأي الترمذي" [3] قال ابن الوزير : لا اعتراض على ابن الصلاح فإنه لا يلزمه أن يحد الضعيف على رأي غيره ،وإنما كان يلزمه لو كان يرى أن كل صحيح حسن ،أو كان الدليل على أن كل صحيح حسن قاطعاً ملزماً لكل مكلف أن يسميه بذلك،وليس كذلك ،وإنما هذا كلام في اصطلاح أهل الأثر ولم يصطلحوا كلهم على أن كل صحيح حسن" [4] .

فاختار ابن الوزير أنه لا يلزم ابن الصلاح ما اعترض عليه من أن الحديث الضعيف تنفى عنه صفات الصحيح، إنما كان يلزمه ذلك لو كان يرى أن كل صحيح حسن، أو دل دليل قاطع أن كل صحيح حسن، وهذا أمر غير متفق عليه، هذا وقد عرف الحافظ ابن حجر الحديث الضعيف فقال هو: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول[5]، وهذا هو التعريف الذي يسلم من الخلاف والذي درج عليه أكثر المتأخرين.

واختار ابن الوزير ما رجحه العراقي، أن هذا هو التعريف الإجمالي للحديث الضعيف، ومن أراد التفصيل فلينظر إلى شروط الحديث الصحيح والحسن الستة، فما فُقِدَ فيه شرطٌ من الشروط الستة فهو الضعيف، والشروط هي:

- اتصالُ السندِ.
- وعدالةُ الرجالِ.

---

[1] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص78، ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص66، ابن الصلاح، **المقدمة** ص32.

[2] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص41.

[3] العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ص 58.

[4] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص101.

[5] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج1ص 492.

- والسلامةُ من كثرةِ الخطأ والغفلةِ.
- ومجيءُ الحديثِ من وجهٍ آخرَ حيثُ كان في الإسنادِ مستورٌ لم تُعْرَفْ أهليتُهُ، وليس متّهماً كثيرَ الغَلَطِ.
- والسلامةُ من الشذوذِ.
- والسلامةُ من العلةِ القادحةِ.

وما فقد صفة مع صفة أخرى تليها أولاً أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة، فمثلاً ما فُقِد فيه الاتّصالُ قسمٌ، ويدخل تحتَهُ قسمان:

الأولُ: المنقطعُ، الثاني: المرسلُ الذي لم ينجبرْ، وما فقد فيه شرطٌ آخرُ مع الشرطِ المتقدّمِ، قسمٌ آخرُ، ويدخلُ تحتَهُ اثنا عَشَرَ قِسْمَاً وهكذا، فبلغت فيما عدها الحافظ العراقي –رحمه الله – اثنين وأربعين نوعاً، وتبعه ابن الوزير على ذلك[1].

هذا، وقد قال ابن الصلاح:"وقد قسمه–اي الحديث الضعيف–ابن حبان إلى خمسين قسما"، وقال السيوطي: "ووصله غيره إلى ثلاثة وستين"، وقال ابن حجر –رحمه الله–عن هذه التقسيمات:"إن ذلك تعب ليس وراءه أرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون لأجل معرفة مراتب الضعيف وما كان منها أضعف أو لا، فإن كان الأول فلا يخلو من: أن يكون لأجل أن يعرف أن ما فقد من الشرط أكثر أضعف أو لا، فإن كان الأول فليس كذلك؛ لأن لنا ما يفقد شرطا واحدا أو يكون أضعف مما يفقد الشروط الخمسة الباقية، وهو ما فقد الصدق، وإن كان الثاني فما هو؟ وإن كان الأمر غير معرفة الأضعف، فإن كان لتخصيص كل قسم باسم فليس كذلك، فإنهم لم يسموا منها إلا القليل كالمعضل والمرسل ونحوهما، أو لمعرفة كم يبلغ قسما بالبسط فهذه ثمرة مرة، أو لغير ذلك، فما هو؟"[2]. أقول ولعل هذا هو المسلك الأسلم في عدم تعداد الضعيف بما سبق، ولعل الأسهل في هذا هو ما ذكره الحافظ ابن حجر في ((نزهة النظر)) حيث قال:" ثم المردود: إما أن يكون لسقط أو طعن.

فالسقط: إما أن يكون من مبادئ السند من مصنف، أومن آخره بعد التابعي، أوغير ذلك. ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوى أو تهمته بذلك أو فحش غلطه أو غفلته أو فسقه أو وهمه أو مخالفته للثقات أو جهالته أو بدعته أو سوء حفظه"[3]

وتلخيص العلل التي تعود الى السقط في السند هي الآتي:

---

[1] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص101–103، العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ص58–59، السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص179.

[2] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص41، السيوطي، **تدريب الراوي**، ج1، ص179–180، السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص115.

[3] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص97.

1- المعلق: وهوماسقط من أول السند واحد فأكثر.

2- المرسل: وهو ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3- المنقطع: وهو ماسقط من أثناء السند راوٍ فأكثر ليس على التوالي(التتابع).

4- المعْضَل: وهو ماسقط من أثناء السند اثنين فصاعداً، مع التوالي.

وأما التضعيف الذي يعود إلى سبب الطعن في الراوي فقد ذكر الحافظ ابن حجر كما سبق عشرة أسباب خمسة تعود إلى الضبط وهي سوء الحفظ والوهم والغفلة والمخالفة للثقة وفحش الغلط.وخمسة أسباب تعود إلى العدالة وهي كذب الراوي أو تهمته بذلك أو بدعته أو الجهالة أو الفسق [1].

المرسل:

واختار ابن الوزير أن أقوى المراسيل هي المراسيل التي توجد في كتب أئمة الحديث لصحة نسبة هذه الكتب إلى مصنفيها، ولأن أهل الباطل لم يستطيعوا أن يدخلوا عليها ما ليس فيها، كما لم يستطيعوا أن يدخلوا على الفقهاء في كتبهم شيئاً، ولا على أهل اللغة، ولاغيرهم لاسيما وقد صحت نسبة الكتاب إلى مصنفه فأنى لهم ذلك، وقال ابن الوزير " قبلت الشّيعة والمعتزلة على أصولهم مرسل الثّقة، وهو مقبول عندهم على الإطلاق، فقبلوا بذلك أحاديث معاوية –رضي الله عنه– وهم لا يشعرون! بل قبلوا موضوعات كثيرة رواها بعض ثقاتهم بسلامة صدر عن بعض من لم يعرف من المجاهيل، أو طبقات المجروحين، ومن قبل مرسل الثّقة على الإطلاق دخل ذلك عليه من حيث لا يدري، فإنّ من الثّقات من يقبل المجاهيل، وفيهم من يقبل كفّار التّأويل، وفيهم من هو كافر تأويل عند جمهور المعتزلة والشّيعة، وفيهم من يقبل الفاسق المصرّح إذا عرف بالصّدق والأنفة من الكذب، ولقد روي هذا عن الإمام الأعظم أبي حنيفة –رحمه الله، وقبول المرسل على هذه الصّفة، أعظم مفسدة وأدخل في قبول الأكاذيب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فينبغي للعاقل أن ينظر في عيب القريب وعيب الصّديق،كما ينظر في عيب الخصم والبعيد،نسأل الله التّوفيق لذلك آمين آمين))[2]، يستفاد من كلامه –رحمه الله– الإنكار على من يقبل مرسل الثقة على إطلاقه فهؤلاء قبلوا الأحاديث الضعيفة والموضوعة لأن من الثقات من يقبل الضعيف والمجهول ،وهذا يخشى عليه من الوعيد الذي رواه مسلم في صحيحه من حديث سمرة بن جندب مرفوعاً ((من حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ))[3]، وكفى به وعيداً .

---

[1] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص98-107، المناوي عبد الرؤوف، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، ص482-498، القاري، أبو الحسن على بن سلطان، **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر** ص388-435.

[2] ابن الوزير، **الروض الباسم**، ج2، ص542-543.

[3] الإمام مسلم، **مقدمة صحيح مسلم**، بَاب وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عن الثِّقَاتِ وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ وَالتَّحْذِيرِ من الْكَذِبِ على رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، =

المدلس:

جعل ابن الوزير تدليس التسوية قسما ثالثا من أقسام التدليس فقال "وهو شر أقسام التدليس، وصورته أن يروي حديثا عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن ضعيف غير ثقة عن ثقة فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف من السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني: بلفظ محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات ولهذا سمي تدليس التسوية"[1]، ثم حكي الخلاف في حكم من عُرِف بهذا التدليس وقال "وفيه أقوال

أحدها: أنه يرد مطلقاً، وإن صرح بالسماع لأنه مجروح حكاه ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث والفقهاء.

وثانيها: قيل: إن صرح بالسماع قبل وهو الصحيح، وإن لم يصرح به فعن النووي لا يقبل اتفاقا، قال الزين: وهو محمول على اتفاق من لا يقبل المرسل"[2]، وما صححه ابن الوزير هو الراجح من حيث أن الراوي إذا صرح بالسماع تقبل روايته، لكن لابد من تقييده بالمدَلِّس الثقة، وأما ما رواه بلفظ محتمل فلا، وهذا هو المعتمد، قال السخاوي: "وممن ذهب إلى هذا التفصيل:الشافعي، وابن معين، وابن المديني"[3]. وقَرَّرَ العلائي: أنه"الصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول"[4]. وصححه الخطيب البغدادي[5]، وكذا صححه ابن الصلاح[6]، ونفى ابن القطان الخلاف في ذلك، فقال: "إذا صَرَّحَ المدَلِّس الثقة بالسماع: قُبِلَ بلا خلاف، وإن عنعن: ففيه الخلاف"[7] .

الشاذ:

اختار ابن الوزير أن شذوذ الراوي وانفراده عن أقرانه يزيل قوة الظن في روايته، وجعل للاجتهاد مجالاً فيه بحسب القرائن، وأما من انفرد ولم يخالف، فلا يلزم رده. حيث قال-رحمه الله-:"أما من تفرد عن العالم الحريص على نشر ما عنده من الحديث وتدوينه، ولذلك العالم كتب معروفة، وقد قيد حديثه فيها، وتلاميذه حفاظ حِرَاصٌ على ضبط حديثه وكتبه حفظاً وكتابةً، فكلام المحدثين معقول لأن في شذوذه ريبة توجب زوال الظن على حسب القرائن، وهو موضع اجتهاد، وأما من شذ بحديث عمن ليس كذلك فلا يلزم رده، وإن كان دون الحديث المشهور

=

ج1، ص8.

[1] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص148.

[2] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص142.

[3] السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص186.

[4] العلائي، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ص98.

[5] الخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص361.

[6] ابن الصلاح، **المقدمة**، ص75.

[7] السخاوي، **فتح المغيث**، ج1، ص186.

في القوة"[1].

هذا وقد اخْتُلِفَ في تعريف الحديث الشاذ على أقوال، أرجحها: ماذكره الحافظ ابن كثير حيث قال: "إنه إذا روى الثقة شيئا قد خالفه فيه الناس فهو الشاذ، يعني: المردود، وليس من ذلك أن يروي الثقة ما لم يرو غيره، بل هو مقبول إذا كان عدلا ضابطاً حافظاً، فإن هذا لو رد لردت أحاديث كثيرة من هذا النمط"[2]، وقال الحافظ ابن حجر: الشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أرجح منه،وقال"وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح[3] .

أقول(الباحث) وهذا هو الذي سار عليه أكثر المتأخرين، فلابد أن يتوفر للحكم بالشذوذ شرطان: الأول: أن يكون الْمُتَفَرِّد ثقة.

الثاني: أن يكون هذا المتفرد مخالفاً لمن هو أرجح منه: لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من المرجحات.

الخاتمة:

توصل الباحث من خلال هذه الدراسةإلى النتائج التالية:

– أَنَّ هذا الدِّين محفوظ بحفظ الله –عز وجل –له، وأنَّ من مظاهر هذا الحفظ: أولئك الأعلام، والجهابذة الحُفَّاظ، الذين هَيَّأَهُم اللهُ –سبحانه –للذود عن دينه، ونُصْرَةِ شَرِيعَتِهِ وكان ابن الوزير واحداً من أولئك الأعلام الذين نفع الله بهم في علم الحديث خاصة وغيرها من العلوم.

– ناقش ابن الوزير –رحمه الله–الكثير من المسائل في علم مصطلح الحديث وكان في غالبها موافقاً لجمهور المحدثين.

– صرح ابن الوزير بعدم اشتراط العدالة في رواة الحديث المتواتر، أوجب قبول خبر الثقة العارف إذا جزم بصحة الحديث، وأن ذلك عمل بمقتضى الأدلة التي تدل على وجوب قبول خبر الثقات، الزيدية من جملة الأمة الذين تلقوا أحاديث البخاري ومسلم بالقبول.

–بين ابن الوزير بالأدلة الكثيرة أنه لا يلزم من وقوع الراوي في بعض الذنوب أن هذا ينافي عدالته، واختار ابن الوزير أن أحاديث البخاري ومسلم مما تلقته الأمة بالقبول.

---

[1] ابن الوزير، **تنقيح الأنظار**، ص152.

[2] ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ص56.

[3] ابن حجر، **نزهة النظر**، ص85.

-رد ابن الوزير على من يتوهم أن البخاري ومسلم قد استوعبا حصر الصحيح بل إن ما لم يذكروه من الصحيح كثير.

-دافع ابن الوزير عن أحاديث الصحيحين ورجالهما مما ظاهره التعارض أو الضعف.

وأخيراً: فإنه لا يفوتني أن أُسَجِّل توصيةً واقتراحاً ظهرت لي أهميته خلال هذه الدراسة وهي:

1-الإهتمام بالسنة النبوية وعلومها لأنا نجد الكثير قد مالَ عن هذا العلم الشريف.

2-تسليط الضوء أكثر على هذا الإمام الجليل الذي لم يشتهر كغيره من أهل العلم.

3-أنَّ تراثَ ابن الوزير لا يزال بحاجة مَاسَّة إلى خدمة أهل العلم وطلابه، وذلك باستخراجه من مظانه من دور المخطوطات والمكتبات.

4-أن الجامعات توجه باحثيها إلى خدمة علوم هذا الإمام وتراثه لدراستها والانتفاع بها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] al-Akwa‘, Muḥammad ibn ‘Alī, al-Yaman al-Khaḍrā’ mahd al-Ḥaḍārah, (Ṣan‘ā’, Wizārat al-Thaqāfah wa-al-Siyāḥah, 1425h-2004m)

[2] al-Akwa‘, Ismā‘īl ibn ‘Alī, Hajar al-‘Ilm wa-ma‘āqiluhu fī al-Yaman, (Bayrūt-Lubnān, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir Ṭ1, 1416h-1995m)

[3] al-Bukhārī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Ismā‘īl al-Ju‘fī, Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, ḍabṭ wa-tarqīm : D : Muṣṭafá Dīb al-Bughā,) (Bayrūt, Dār Ibn Kathīr al-Yamāmah ṭ3, 1407h-1987m)

[4] al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ‘Alī Abū Bakr, Sunan al-Bayhaqī al-Kubrá, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā, (Makkah al-Mukarramah, Maktabat Dār al-Bāz, 1414h – 1994m)

[5] al-Tirmidhī, Abū ‘Īsá Muḥammad ibn ‘Īsá ibn sawrh, Sunan al-Tirmidhī, al-muḥaqqiq : Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf (Lubnān, Bayrūt, Dār al-Gharb al’slāmy-1998M)

[6] Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī,, Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, taḥqīq : Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, (Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1379h)

[7] Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī, al-Nukat ‘alá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ, taḥqīq : Rabī‘ ibn Hādī ‘Umayr al-Madkhalī, (al-Madīnah al-Munawwarah, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, Ṭ1, 1404h-1984m).

[8] Ibn Ḥajar al-‘Asqalānī, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ‘Alī, Nuzhat al-naẓar fī Tawḍīḥ nukhbah al-Fikr fī muṣṭalaḥ ahl al-athar, taḥqīq : ‘Abd Allāh ibn Ḍayf Allāh al-Ruḥaylī, (al-Riyāḍ, Maṭba‘at Safīr, Ṭ1, 1422h)

[9] al-Ḥajarī, Muḥammad ibn Aḥmad, Majmū‘ buldān al-Yaman wqbā’lhā, (Ṣan‘ā’, Maktabat al-Irshād)

[10] Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal al-Shaybānī, Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arnā’ūṭ, wa-ākharūn, (Bayrūt, Lubnān, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ1, 1421 H-2001 M)

[11] Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān al-Tamīmī Abū Ḥātim, al-thiqāt, taḥqīq : Sharaf al-Dīn Aḥmad (Bayrūt, Dār al-Fikr, 1395h)

[12] al-Khaṭīb al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ‘Alī ibn Thābit, al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah, taḥqīq : Abū ‘Abd Allāh alswrqy, Ibrāhīm Ḥamdī al-madanī, (al-Madīnah al-Munawwarah, al-Maktabah al-‘Ilmīyah)

[13] al-Khaṭṭābī, Abū Sulaymān Ḥamad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm, Ma‘ālim al-sunan, Ṭ1 (Sūriyā, Ḥalab, al-Maṭba‘ah al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1351 H-1932m)

[14] al-Dār qṭny, ‘Alī ibn ‘Umar Abū al-Ḥasan, Sunan al-Dār qṭny, taḥqīq : al-Sayyid ‘Abd Allāh Hāshim Yamānī al-madanī, (Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, 1386h-1966 m)

[15] Abiw dāwd, sulymān bni al’sh‘thi al’azdī al-Sijistānī, Sunan Abī Dāwūd, taḥqīq : sh‘ayb al-Arnā’ūṭ-mḥammad kāmil Qarah blly, (Bayrūt, Dār al-Risālah al-‘Ālamīyah, Ṭ1, 1430h-2009m

[16] al-Dhahabī, Abū ‘Abd Allāh Shams al-Dīn Muḥammad, Tadhkirat al-ḥuffāẓ, Ṭ1

(Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah).

[17] al-Rāzī, Aḥmad ibn ‘Abd Allāh, Tārīkh Madīnat Ṣan‘ā’, taḥqīq : Ḥusayn ‘Abd Allāh (Bayrūt, Dār al-Fikr, ṭ3, 1409H)

[18] Ibn Abī al-rijāl, Aḥmad ibn Ṣāliḥ, maṭla‘ al-Budūr wa-majma‘ al-buḥūr fī tarājim rijāl al-Zaydīyah, taḥqīq : ‘Abd al-Raqīb Muṭahhar Muḥammad Ḥajar, (al-Yaman, Ṣa‘dah, Manshūrāt Markaz ahl al-Bayt lil-Dirāsāt al-Islāmīyah, Ṭ1, 1425h-2004m).,

[19] al-Ziriklī, Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad al-Dimashqī, al-A‘lām, (al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah), (Bayrūt-Lubnān, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, ṭ4, 1999M)

[20] al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān,, al-ḍaw’ al-lāmi‘ li-ahl al-qarn al-tāsi‘, (Bayrūt, Lubnān, Dār al-Jīl, Ṭ1, 1412h-1992m)

[21] al-Sakhāwī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān, Fatḥ al-Mughīth sharḥ Alfīyat al-ḥadīth (Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1403h)

[22] al-Shawkānī, Muḥammad ibn ‘Alī, al-Badr al-ṭāli‘ bi-maḥāsin min ba‘da al-qarn al-sābi‘, Wa-yalīhi al-mulḥaq al-tābi‘ lil-badr al-ṭāli‘ li-Muḥammad Zabārah, (Bayrūt-Lubnān, Dār al-Ma‘rifah)

[23] Ibn al-Ṣalāḥ, Abū ‘Amr ‘Uthmān ibn ‘Abd al-Raḥmān al-Shahrazūrī, muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ fī ‘ulūm al-ḥadīth, taḥqīq : Nūr al-Dīn ‘Itr, (Bayrūt, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, 1397h-1977m)

[24] al-‘Irāqī, Zayn al-Dīn ‘Abd al-Raḥīm, sharḥ al-Tabṣirah wa-al-tadhkirah fī ‘ulūm al-ḥadīth, taḥqīq : Māhir Yāsīn al-Faḥl ‘Abd al-Laṭīf (Bayrūt-lbnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1423 H-2002 M)

[25] al-Fayrūz Ābādī, Muḥammad ibn Ya‘qūb, al-Qāmūs al-muḥīṭ, (Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah)

[26] al-Fāsī, Taqī al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad, al-‘Iqd al-thamīn fī Tārīkh al-Balad al-Amīn, taḥqīq : Muḥammad Ḥāmid al-Fiqī, (Bayrūt, Lubnān, Mu’assasat al-Risālah, ṭ2, 1406h, 1986)

[27] al-Qārī, Abū al-Ḥasan ‘alá ibn Sulṭān, sharḥ sharḥ nukhbah al-Fikr fī muṣṭalaḥāt ahl al-athar, taḥqīq : Muḥammad Nizār Tamīm whythm Nizār Tamīm (lbnān-byrwt, Dār al-Arqam)

[28] Ibn al-Qāsim, Ibrāhīm ibn al-Qāsim,, Ṭabaqāt al-Zaydīyah al-Kubrá, taḥqīq : ‘Abd al-Salām ibn ‘Abbās al-Wajīh, (al-Yaman, Mu’assasat al-Imām Zayd ibn ‘Alī al-Thaqāfīyah, Ṭ1, 1421h-2001m)

[29] Ibn Qāḍī Shuhbah Abū Bakr ibn Aḥmad ibn Muḥammad, Ṭabaqāt al-Shāfi‘īyah, taḥqīq : D. al-Ḥāfiẓ ‘Abd al-‘Alīm Khān (Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub, 1407h).

[30] Ibn Kathīr, Abū al-Fidā’ Ismā‘īl ibn ‘Umar al-Dimashqī, Irshād al-Faqīh ilá ma‘rifat adillat al-Tanbīh, taḥqīq : Bahjat Yūsuf Aḥmad Abū al-Ṭayyib, (Bayrūt, al-Risālah, Ṭ1, 1416h, 1996m)

[31] Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī) Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī

[32] Ibn manẓūr al-Afrīqī, Muḥammad ibn Mukarram al-Miṣrī, (Bayrūt, Dār Ṣādir,

Lisān al-ʻArab, Ṭ1)

[33] al-Munāwī, ʻAbd al-Raʾūf, al-yawāqīt wa-al-durar fī sharḥ nukhbah Ibn Ḥajar taḥqīq : al-Murtaḍá al-Zayn Aḥmad (al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd Ṭ1, 1999M)

[34] Ibn al-Wazīr, Muḥammad ibn Ibrāhīm, taḥqīq ʻAlī ibn Muḥammad alʻmrānālrwḍ al-bāsim fī al-dhabb ʻan sanat Abī al-Qāsim ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam, (al-Saʻūdīyah, Dār ʻĀlam al-Fawāʾid lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ, Ṭ1, 1419h)

[35] Ibn al-Wazīr, Muḥammad ibn Ibrāhīm, al-ʻAwāṣim wa-al-qawāṣim fī al-dhabb ʻan sanat Abī al-Qāsim ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam, taḥqīq : Shuʻayb al-Arnāʾūṭ, (Bayrūt, Lubnān, Muʾassasat al-Risālah, ṭ3 1415h-1994m)

[36] Ibn al-Wazīr, Muḥammad ibn Ibrāhīm, Tanqīḥ al-anẓār fī maʻrifat ʻulūm al-Āthār, taḥqīq : Muḥammad Ṣubḥī Ḥallāq wa-ʻĀmir Ḥusayn (Bayrūt, Dār Ibn Ḥazm, Ṭ1, 1420h-1999m)